

عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 72 / 16 أيار 2016





كسر العظم في حلب

من غير الواضح إذا كان النظام جاداً بالفعل في ما تسوّقه بعض صفحات أنصاره المتحمّسة على الفيسبوك عن نيته «تطهير» مدينة حلب، إذ لا يبدو أن قوّاته وقوّات أنصاره البريّة تملك القدرة على خوض معركة كهذه، ولكن ما اتضح للعالم بأسره هو حقد الذي انصبّ من الطائرات وعبر المدفعية فأحبال حياة المدينة جحيماً وأدّى إلى مجازر شاعت أخبارها وصورها المرؤعة.

الأرجح أن ما حصل في حلب خلال الشهر الماضي مرتبطاً بانسحاب وفد المعارضة من المفاوضات التي يأبى كركوزات وفد النظام الاستجابة لاستحقاقاتها الجديدة بالطبع. ومن هنا قامت ذراع الأسد الإجرامية الكبرى بالثأر لذرعه السياسية المعاقمة، بهدف كسر إرادة وفد المعارضة الذي حاز تأييد معظم الشارع المنتفض لانسحابه من مفاوضات التلاعب والمراوحة في المكان بينما المعتقلون مخنوقون، والمدن والبلدات محاصرة، ووحدها براميل الأسد طليقة، بغطاءٍ من روسيا، المرجع الأعلى للدول والجماعات المارقة في عالمنا اليوم.

وإذا كانت الحملة الإعلامية الناجحة قد أسهمت -ضمن عوامل أخرى بالطبع- في امتداد الهدنة لتشمل حلب، فتراجع الموت فيها إلى حدٍّ ملحوظ، فإن هذا غير كافٍ على المدى الأطول. لأن النظام وحلفاؤه مصرّون على ابتزاز المعارضة بالدم ما لم يسمعوا تلويحاتٍ قويّةً من الدول الداعمة للمعارضة، فلا أخلاق ولا منطق يمنعانهم من الضغط حتى آخر برميلٍ وآخر جثة.

لقد قدّم كثيرٌ من سوريّ الثورة نماذج مدهشة في الصمود والاستمرار، في كلّ مكانٍ من البلاد ومنها حلب. والمطلوب ممارسة ضغوطٍ جديدةٍ على روسيا لكبح جماح بربرية الأسد وتعطّش حليفه الإيراني ومعسكره الطائفيّ للدماء، وإلا فإن الوحشية لن تتوقف عن توليد الوحشية المضادة. وما تعرّضت له أحياء حلب الواقعة تحت سيطرة النظام من كثافةٍ غير مسبوقَةٍ من القذائف العشوائية شاهدٌ على ذلك، وما حصل في الزارة أيضاً، وما يمكن أن يحصل في أيّ مكانٍ عانى طويلاً من مشاهد جثث الأطفال وذعر النساء وقهر الرجال.

11-10 بانوراما تل أبيض

3 حلب تحترق: المنشآت الطبيّة والمدنيّة ضمن الأهداف

13 الموسيقى والجريمة: بين أم كلثوم وباخ وحسام وبوتين

6 قصة الخروج: أرض الخلافة التي يدفع الناس الأموال للهروب منها

14 أنا السنّة العليا.. وهو النصيرية المنحطة

7 أرشيف دير الزور الثوريّ في مهبّ الخوف

19 عبد القادر الشهابي.. محنة الشيخ الأحقق

8-9 في ريف حلب: قوّة الفصائل المتحالفة ضدّ داعش وضعفها

المنشآت الطبيّة والمدنيّة ضمن بنك الأهداف.. #حلب_تحترق بنيران نظام الأسد وحلفائه

أحمد أبو زيد



بعد هدنةٍ وصفها المبعوث الأممي إلى سوريا ديمستورا نفسه بـ «الهشة»، بدأ سريانها في 27 شباط الماضي، شنّ الطيران الحربيّ في 21 نيسان غارتين على حيّ صلاح الدين بمدينة حلب، وقصفه بالمدفعية الثقيلة، وبدأت قوات الأسد التقدّم إلى مناطق سيطرة الثوار فيه، لتبدأ حملةً متواصلةً من القصف على المدينة استمرت حتى الهدوء النسبيّ الذي أعقب إعلان الهدنة.

وبحسب المعهد السوريّ للعدالة استهدف قصف قوات النظام على حلب، في شهر نيسان فقط، ستة مراكز طبيّة ومركزي دفاع مدنيّ، إضافةً إلى الأسواق الشعبية ومراكز تجمع المدنيين، عبر 1300 غارة جويّة بالبراميل المتفجرة والصواريخ والقنابل العنقوديّة دكّت مختلف المناطق السكنيّة في الأحياء المحرّرة من المدينة.

طبيب الأطفال الوحيد ضحية القصف

في 27 نيسان شنّ الطيران الحربيّ غارةً على مشفى «القدس» في منطقة السكري بحلب، المدعوم من منظمة «أطباء بلا حدود» التي أعلنت «ارتفاع حصيلة قصف مشفى تشرف عليه المنظمة في حلب إلى 50 قتيلاً»، بينهم الدكتور وسيم معاز وهو طبيب الأطفال الوحيد في الأحياء المحرّرة من المدينة بحسب مدير المشفى، الدكتور حمزة الخطيب، الذي صرّح لـ «عين المدينة»: «الغارة أسفرت عن مقتل طبيبين وأربعين من الكوادر الطبيّة عدا المرضى والمراجعين، وخروج المشفى عن الخدمة». وأضاف الخطيب: «هذه ليست المرّة الأولى التي يتعرّض فيها المشفى للقصف، فقد قصف أول مرّة في تموز 2014، مع أنه مشفىّ يقدم خدمات الطبّ البارد، ويختصّ بالنسائيّة والأطفال والتوليد، والمشفى الوحيد في الأحياء المحرّرة الذي يقدم خدمات العناية القلبيّة المشددة على مدار الساعة».

مجالس محافظة حلب الحرة تعلق أعمالها

وفي اليوم نفسه الذي قصف فيه مشفى القدس قصفت الطائرات حيّ بستان القصر، ما خلف أيضاً -بحسب مجلس

شخصياتٍ موالية لنظام الأسد، نفي هؤلاء -بطرقٍ مختلفة- قصفه مشفى القدس. كما ادّعى إعلام النظام قصف فصائل الثوار جامع «الملاخانة» في منطقة باب الفرج بحلب، بتاريخ 29 نيسان، إلا أن أياً من وسائل إعلامه والصفحات والشبكات الإعلاميّة المقربّة منه لم تورد صوراً أو فيديوهاتٍ توثق الحادثة سوى صورة واحدة نقت من منصة «تأكد» المتخصّصة بالتحقق من المواد الخبريّة، أن تكون للجامع ذاته. ويقول أحمد بريمو لـ «عين المدينة»، وهو أحد أعضاء المنصة: «لا ننكر حصول إصابات بين المدنيين خلال رد الثوار على مصادر النيران، لأن نظام الأسد ينصب منصات إطلاق الصواريخ والقذائف قرب الأحياء المأهولة بالمدنيين، إضافةً إلى أن الرد يكون عادةً بأسلحة غير موجهة أو نسبة الخطأ فيها كبيرة، ولكن من خلال متابعتنا للأخبار الواردة من مناطق النظام قمنا بتصحيح أكثر من خبر مضربك أو يهدف إلى التهويل، واستخدمت فيه صور ضحايا القصف على مناطق سيطرة المعارضة على أنها من مناطق سيطرة النظام».

وأضاف: «تحدثت صفحات مؤيدة للنظام ووكالات أنباءٍ مقربّةٍ منه عن مقتل أعدادٍ كبيرةٍ من المدنيين في مناطق سيطرته خلال الأيام الماضية، إلا أن الأسماء الموثقة التي نشرت عن الطباية الشرعيّة التابعة للنظام بحلب نفسها أظهرت الفارق الكبير بين ما ذكر وبين ما جرى حقيقةً. ولكن بالتأكيد لا يمكن تبرير استخدام الأسلحة العشوائية في قصف المناطق السكنيّة، حتى لا نتحول إلى مجرمين وقتلة مثل الأسد».

الحيّ - أكثر من 25 شهيداً من المدنيين بينهم نساء وأطفال. ويقول حسام الدين خطيب، رئيس مجلس حيّ بستان القصر والكلاسة، في تصريح لـ «عين المدينة»: «علّقنا، كجميع مجالس الأحياء في محافظة حلب الحرة، أعمالنا احتجاجاً على القصف الهجمي أولاً، وبسبب خطورة الوضع الأمني والقصف المتواصل على المدينة ثانياً. ففي حين تجاوز عدد الشهداء 40 في نيسان فقط. كما أوقفت المنظمات الإغاثيّة أعمالها بسبب الخطورة التي تنتج عن تجمع المواطنين وصعوبة التنقل».

الدفاع المدني ليس خارج بنك الأهداف

يقول بيبرس مشعل، وهو رئيس أحد مراكز الدفاع المدنيّ في حلب، لـ «عين المدينة»: «خلال شهر نيسان ارتقى 185 شهيداً من المدنيين بينهم نساء وأطفال، وأصيب أكثر من 230 آخرين».

واستهدف القصف مركزاً للدفاع المدنيّ في الأتارب في ريف حلب الغربيّ، ما أدى، بحسب مشعل، إلى ارتقاء خمسة شهداء من عناصر الدفاع المدنيّ وإصابة اثنين، وتدمير كافة آليات المركز. كما استهدف القصف عدّة مرّات، مناطق قريبةٍ من مراكز الدفاع المدنيّ في المدينة. ويعتقد مشعل أن الطائرات حاولت قصف المراكز ولكنها أخطأت هدفها. ويؤكد: «لم نلاحظ توقّف آلة القتل خلال الهدنة بل ازدادت، خاصّةً في الأيام الأخيرة. لم يغادر الطيران أجواء المدينة أبداً».

وشهداء بالقصف على مناطق النظام

عبر عدّة مقابلاتٍ أجريت مع

أسواق المستعمل ملاذ الفقراء والمهجرين

■ مريم أحمد

لا يمكن الحصول على إحصائيات دقيقة بعدد محلات المستعمل في مدينة إدلب أو عدد المتعاملين فيها، ولكن يمكننا القول إن هذه الظاهرة ازدادت بشكل كبير وجليّ بغض النظر عن أسبابها، وإيجابياتها أو سلبياتها. وما هي إلا حلول مؤقتة لشعب تعلم على مرور سنوات الثورة التأقلم مع وضعٍ يخبئ كل يوم مفاجآت جديدة.

على الأرصفة والشوارع في ظل غياب تنظيم المرور والبلديات التي تقمع مخالفات استخدام الأملاك العامة في عرض الأشياء، وأخيراً أن لها تأثيراً اقتصادياً مستهلكاً على المدى البعيد، لأن البضائع المشتراة منها للاستخدام المؤقت، وبالتالي يحتاج المواطن إلى تكرار الشراء عدة مرات. كما أسهمت هذه الأسواق في زيادة حالات الغش وخسارة بعض الناس نقودهم مقابل أدوات معطلة أو غير قابلة للتصليح في كثير من الأحيان. يقول أبو عبد الله، وهو تاجر يعمل ببيع الأثاث المستعمل: «السوق اليوم بس للمستعمل، وفيه مرابح جيدة. قديماً كان بس الفقير يشتري المستعمل، أما اليوم غالبية الناس بتفضل المستعمل بسبب الحالة اللي عم تمرّ بالبلد من عدم استقرار وتنقل دائم وقصف ودمار، بالإضافة للوضع الاقتصادي».

ظاهرة جديدة تدخل أسواق المستعمل هي العالم الافتراضي، من خلال إنشاء عدة مجموعات وصفحات على موقع فيسبوك للترويج للأثاث الذي يريد أصحابه بيعه. وبات هذا النوع من التجارة يلقي رواجاً كبيراً على وسائل التواصل الاجتماعي، كأحد الحلول التي يبتكرها السوريون يومياً للتعايش مع ظروف قاسية تفرسها عليهم الحرب التي يشنها النظام ضدهم، ويجتهدون لدفع أضرارها وإيجاد البدائل.

الأدوات أصبحت منافساً كبيراً لمثيلاتها الجديدة ليس فقط من ناحية الأسعار إنما من ناحية الجودة أيضاً، فالمستعملة أكثر جودة لأن البضائع الجديدة التي تدخل إلى المناطق المحررة غير خاضعة لأي رقابة أو سلطة، وعلى الغالب تكون من أسوأ الأنواع وأدائها صناعة، ويتم استيرادها خصيصاً للسوق السورية ليتمكن المواطن من شرائها ويحقق التاجر المربح الكبيرة دون رقيب. يستعد أحمد للزواج قريباً، ويبحث في محال المستعمل عن عفش وأدوات كهربائية ليضرب منزله، يقول: «الأدوات الجديدة غالية جداً رغم سوء التصنيع، ولذلك أنا عاجز عن شرائها. ولم أجد حلاً إلا محال المستعمل لأستطيع أن أشتري عفشاً بالمبلغ الذي جمعته لهذا اليوم. بصعوبة استطعت إقناع عروسي بشراء غرفة نوم مستعملة».

ويفضل كثير من الشبان المقبلين على الزواج شراء الأثاث المستعمل، لأسعاره المناسبة لوضعهم المعيشي، وتخوفاً من ترك منازلهم في حال اشتدت الأوضاع سوءاً، وبذلك تكون خسارتهم أقل مما لو كانت تلك الأدوات جديدة وبسعر باهظ. ولكن سلبيات هذه الأسواق كثيرة أيضاً، وأهمها أن بعض اللصوص وجد فيها منفذاً سهلاً لبيع مسروقاتهم، وأنها تسهم في الاختناقات المرورية، وخاصة في الأماكن المزدحمة، لأن المبيعات تعرض

أسهمت أسباب كثيرة في رواج هذه التجارة؛ فترجع سعر صرف الليرة، والضائقة الاقتصادية التي يمر بها الجميع، وارتفاع الأسعار بشكل جنوني، وتراجع دخل الفرد، جعلت من أسواق المستعمل هي الحل الأمثل لتأمين الضروريات. وكذلك كان النزوح والهجرة من الأسباب البارزة لرواج هذه التجارة، إذ لطالما دفع النزوح المفاجئ الآلاف إلى الخروج من منازلهم دون أن يحملوا معهم أي عفش، إما لصعوبة النقل أو للظرف الذي خرجوا فيه، فيجدون في المستعمل حلاً مؤقتاً لتأثيث منازلهم أو خيامهم في أماكن نزوحهم. ومن جانب آخر دفعت الحاجة كثيراً من الأسر إلى بيع أثاث منازلهم بأرخص الأثمان لتأمين الطعام أو الأساسيات.

كما أن انقطاع الكهرباء عن المناطق الخارجة عن سيطرة النظام جعل من البراد والتلفزيون وشاشة البلازما والمكواة والغسالة، والكثير من الأدوات الأخرى، حكرًا على الأثرياء، لأن تشغيل مثل هذه الأجهزة يحتاج إلى مبالغ باهظة تدفع ثمنًا لـ «أمبيرات». فأصبحت أدوات لا حاجة إليها، وانتهى بها المطاف أمام المحال لعل أحداً -يستطيع دفع الثمن الكبير لتشغيلها- يقتنيها، فتشغيل البراد يعني أن تشتري 6 أمبيرات، بتكلفة شهرية تصل إلى 15 ألف ليرة، في بلد ما زال راتب الموظف فيه 25 ألفاً.

«قرب.. قرب يا حباب... من مواد الصحية لفضل الباب»، بتلك الجملة وغيرها يعلو صوت الباعة يوم الأربعاء، وهو يوم «ال بازار» في مدينة إدلب. الأدوات المستعملة، من منزلية وكهربائية وتهديدات صحية وغيرها، هي الأكثر عرضاً في سوق المدينة وفي أسواق البلدات والقرى.

وعندما تسير في شارع الساعة يدلب تتردد على سمعك جمل كثيرة: «طقم كنبات رح يعجبك»، «شاشة بلازما أصلية للبيع»، «عفش جديد صاحبو برك عليه شهر واستشهد». ومن الملاحظ أن تلك



إدلب - خاص عين المدينة



إدلب وريفها: الواقع المؤلم

سلقين - ساحة الساعة

■ أبو محمد الإدلبي

لا يتفائل المتابع لتطوّر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ريف إدلب بالمستقبل كثيراً. بل إن الكثير من الناس العاديين باتوا متشائمين من المستقبل حتى أكثر من الحاضر، ويعلمون تخوفهم من الآثار السلبية التي تخيم عليهم وعلى الوضع العام، والتي ستؤدي إلى مستقبل يكون نتاجاً لهذا الحاضر.

لل كهرباء والماء والخبز. وبشكل عام لا يلتزم الشبان بهذا الفصيل أو ذاك نتيجة خيارات سياسية، وإنما بناءً على علاقات الصداقة أو القرابة أو مجرد وجود الفصيل في المنطقة. ولكن هذا لا ينفي أن البعض يختار بناءً على وعي سياسي وديني، كجبهة النصرة التي يتميز أعضاؤها عموماً بالسلوك القويم والأخلاق العالية والالتزام الديني. لكن جميع هذه الفصائل يغيب عنها التأهيل السياسي لعناصرها، ويظهر هذا جلياً في إخضاعهم - عند الالتحاق - لدورة شرعية وعسكرية فقط، وتغيب الدورة السياسية نهائياً. وواضح أن سبب الإهمال هو النقص في الكوادر السياسية، وعدم الاهتمام أصلاً للجانب السياسي كعامل مهم في تكوين العقلية الثورية الواعية. إن وجود مكتب سياسي لبعض الفصائل - كحركة نور الدين الزنكي - مهم جداً، لكن أثره في مناطق وجود الحركة معدوم تماماً، مما يعني أن وجوده شكلياً أصلاً. ومما يدل على ذلك هو أنه لا الحركة ولا غيرها من الفصائل كافة - على حد علمي - تصدر صحيفة خاصة باسمها، وهذا نقص خطير في السياسة وفي تشكيل حاضنة اجتماعية تكون أداة في نهوض الوعي الثوري الخلاق لدى الشعب.

التي أوجدتها، ولكنهم برهنوا عن أنانية قاتلة، ولا مبالاة تجاه أبناء شعبهم. في حين كان بإمكانهم أن يلعبوا دوراً إيجابياً بتشكيل جمعيات خيرية متعددة تستطيع أن تؤدي دوراً هائلاً وبديلاً عن منظمات الأمم المتحدة وغطرستها، وتستطيع إنجاز مشاريع بنى تحتية تسدّ نقص المياه الصالحة للشرب والكهرباء وبناء المدارس وتعبيد الطرقات، والمساعدة في بناء الثروة الحيوانية وفي الزراعة، مما يؤدي أيضاً إلى تأمين فرص عمل جديدة تسهم في نقل مجتمع مدينة إدلب وريفها إلى حياة كريمة: مجتمع منتج وفاعل.

لقد كانت للحياة التي يعيشها الناس منعكسات سلبية عدّة، منها ضعف العلاقات العائلية إلى حدّ الانقطاع عن صلة الرحم في أحيان كثيرة، وازدياد العزوبية والعنوسة بين الشبان والشابات نتيجة عدم توافر العامل المادي لتأمين منزل الزوجية وملحقاته، والسعي إلى تأمين المال بطرق غير شرعية أحياناً. وقد دفع هذا الوضع الكثير من الشبان إلى الانضمام إلى الفصائل العسكرية الثورية، رغم أن بعضهم غير مقتنع بالثورة وبأهدافها أصلاً، ولكن لتأمين مبلغ بسيط من المال: حوالي أربعين دولاراً في الشهر، لا يكفي ثمناً

بدايةً، يشغل الحيّز الاقتصادي اهتماماً كبيراً لدى أغلبية الناس الذين صاروا يراقبون انهيار الليرة السورية التي وصلت إلى تراجع قياسي مقابل الدولار، ما أدى إلى ارتفاع جئوني في أسعار الخضروات والمواد الغذائية وقف المواطن أمامه عاجزاً عن تأمين لقمة العيش لأطفاله. فأصبحت بعض المواد، كاللحمة والموز والليمون، من أحلام الماضي. لكن الأقسى أن العائلة المؤلفة من سبعة أفراد، مثلاً، تحتاج إلى 500 ليرة يومياً لتأمين الخبز! ومن هذا المبلغ البسيط فقط يمكن تخيل عدد الأطفال المتسرّبين من المدارس ومزاوتهم أعمالاً شاقة، كالعامل في ورشات البناء، وتحميل المواد على الشاحنات، وبيع المازوت، وبيع الدخان على البسطات، كي يستطيعوا مساعدة عائلاتهم في ظروف حياتية صعبة تصل إلى حدّ وصفها بـ«الحياة المهينة»!

كالنار في الهشيم ينتشر الفقر، ويغلف البؤس وجوه الناس، وتغيب منظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة عن بلدات وقرى عديدة، وإن حضرت فلا تقدّم إلا النزر اليسير. أما الأدهى فهو غياب المبادرات الجماعية والمنظمة لأصحاب رؤوس الأموال الذين سعدوا فجأةً مستفيدين من الثورة أو من الأوضاع

قصة الخروج

أرض الخلافة التي يدفع الناس الأموال للهروب منها

■ علي خطاب

أمام آخر حاجز لتنظيم الدولة الإسلامية تقف سيارة نقل زراعيةً محملة بالقش. يذهب عنصرٌ من الحاجز للنظر في أوراق السائق، ويتجه آخر إلى صندوقها الخلفي ليتفحص الحمولة باستعمال سيخ معدني ليتأكد من خلوها من بشر يحاولون الهرب. في هذه اللحظة يتكور بضعة شباب داخل القش، قاطعين أنفاسهم، مترقبين. يخز السيخ رجل أصغرهم، فتى في الثالثة عشرة من عمره، لكن الجالس إلى جانبه كان على استعدادٍ لمثل ذلك الموقف فكّم فم الطفل الموجوع.

محيط مدينة مارع. ورغم أن دعاة التنظيم وخطباءه حضوا الأهالي في ذلك الوقت على التزام البقاء في ما أسموه «أرض الإسلام»، وهي المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، وعدم الهجرة إلى «بلاد الكفر»، وهي كل الأراضي خارج سيطرته، لكنه لم يمنهم وقتها من الخروج. بينما تفيد شهادات أنه منع تدريجياً التوجه من أراضيه إلى الحدود التركية مباشرة، كما كان يفعل الخارجون من مدينة منبج في السابق. كما تعذر الخروج عبر الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد في عين العرب/كوباني بسبب اشتراط القوات الكردية وجود كفيل للشخص الذي يمر بتلك الأراضي.

ويفيد البعض أن تكلفة الوصول إلى إعزاز تختلف من مكان إلى آخر، وتبدأ من 300 دولار للشخص الواحد في الميادين و450 في البوكمال، فصاعداً. وتختلف العقوبة التي يوقعها أمنيو التنظيم بالمهرب بحسب قادتهم ومنطقتهم، وتتراوح بين الاحتجاز لعدة أيام وغرامة 250 ألف ليرة سورية، لتصل إلى مصادرة السيارة وتغييب صاحبها في السجون لمدة غير معروفة.

الخروج جاء للاحتفاظ بالأهالي كدروع بشرية. ويواجه أهالي المدينة العديد من الصعوبات في سبيل الهروب. يقول أحدهم: «اللي يطلع بس الشباب، العيل ما تقدر تطلع» لصعوبة تحركها. وتتنقل سيارات التهريب من مدينة إلى أخرى، أو عبر القرى، حتى الوصول إلى ريف حلب. ويرى الأهالي أن العراقيين أفسدوا عليهم طرق التهريب، لأن التنظيم يمنع دخول الأخيرين إلى الأراضي السورية عبر البوكمال دون موافقة والي «ولاية الفرات»، وفي ظل هذا القرار يسهل القبض على أهالي البوكمال في أي مكان من مناطق سيطرة التنظيم في سوريا بالنظر إلى بطاقتهم الشخصية أو لهجتهم الخاصة، بوصفهم أبناء «ولاية الفرات». ويتحدث الكثيرون في المدينة عن عراقيين اتفقوا مع سائقين لتهريبهم، ليتبين لاحقاً أنهم يعملون لصالح أمني التنظيم لمعرفة المهربين.

يذكر أن تنظيم الدولة قطع الطريق في وجه الخارجين من أراضيه عدة مرات قبل نهاية العام الفائت، بسبب الاشتباكات بين قواته والجيش الحر في

لا تنتمي هذه الحادثة إلى فيلم مصري ولا إلى رواية فلسطينية بل حدثت بالفعل. أبطالها من شباب دير الزور، يعيشون اليوم في تركيا أو في الأراضي التي يسيطر عليها الجيش الحر والفصائل الأخرى. وقد أقدموا على تلك المغامرة بعد أن ساءت الأوضاع المادية والأمنية بسبب تصاعد تضيق التنظيم الخناق على الأهالي بالتزامن مع فقدانه المزيد من الأراضي، ومنعه سكانها المناطق التي يسيطر عليها من الخروج منها منذ بداية العام الجاري، والهروب المستمر لعناصره.

بيث التنظيم فكرة (دار الإسلام ودار الكفر) لإقناع الأهالي أنها سبب منعهم من الخروج من أراضيه، لكن ذلك لم يقنع الأغلبية. يقول أحد سكان الميادين: «الناس صارت تطلع بكثرة، والدواعش قام يشوفون أنو إذا ظلت الهجرة والخروج من البلد ما رح يظل حدا». ويستثني التنظيم من قرار المنع التجار الذين يحملون (ورقة زكاة)، وهي إيصال من ديوان الزكاة يثبت أن حامله سدد ما عليه من ضرائب. ويسلك الذين يحاولون الهروب من أراضي التنظيم الطرق الرئيسية من دير الزور حتى يصلوا إلى إحدى قرى حلب على خطوط الاشتباك مع الجيش الحر، وفيها يبقون لمدة تطول أو تقصر بحسب الوضع الأمني، ومنها يتسللون مشياً لمسافة خمسة كيلومترات للوصول إلى إحدى القرى التي يسيطر عليها الحر. وفي هذه المسافة قد يتعرض الهاربون لعدة مفاجآت، ربما تكون سيارات الأمنيين التي تراقب الحدود، أو الألغام التي زرعا التنظيم هناك، الأمر الذي أودى بحياة أكثر من شخص في الفترة الأخيرة.

في مدينة البوكمال، التي ألحقها التنظيم بمناطق عراقية أطلق عليها اسم «ولاية الفرات»، واتخذ منها مكاناً للكثير من مقراته، يرى الكثير من السكان أن منع



تاريخ من رماد

أرشيف دير الزور الثوري في مهب الخوف

سمهر الخالد

في وقت أصبح فيه ما جرى خلال السنوات الفائتة من الماضي، وفي وضع صار فيه الإعلاميون المحليون يبحثون عن طريقة يستعملون بها أرشيفهم في التأريخ للثورة وظروفها وتطور مساراتها، ومن واقع سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على دير الزور؛ يبدو الأرشيف مادةً عزيزة المنال يحجبها الوضع الراهن والشتات ومحاولات البعض إلغاء جزء مهم من التاريخ يشكّل تهديداً لمستقبلهم.



يصف أحد إعلاميي دير الزور ما جرى لأرشيفه بأنه عمل ممنهج، إذ يروي كيف اقتحم منزله في أورفا التركية وسُرقت منه هاردات وفلاشات يحتفظ عليها بيانات وصور وفيديوهات للحظات يخجل أو يخاف منها بعض الفاعلين الآن. ويتهم الإعلامي عناصر فاسدة من الجيش الحر في السابق، يمسهم الأرشيف شخصياً أو يمس معارفهم وحلفاءهم. ورغم أنه من غير الممكن معرفة مدى أهمية هذا المحتوى الآن، وإذا كان يمس الحياة الشخصية للفاعلين أو المواقف العامة لهم؛ إلا أن تلاحم المسارين العام والخاص في نظر الأهالي قد يدفع الكثيرين إلى التغطية على تاريخهم في ظل التجاذبات الحادة وتطور الأحداث السريع، خاصة بعد اتساع التجربة في الشقين العسكري والمدني. كما أن أسباباً أخرى تقف في وجه تأريخ ما جرى في السنوات الماضية، كاحتكار البعض المعلومات التي يمتلكها وعدم إطلاع أحدٍ عليها، أو محاولة البعض الآخر تجميل صورة دير الزور بشكل عام أو صورة مدينته أو عشيرته أو غير ذلك.

ولكن عملية القضاء على الأرشيف بدأت في وقت سابق، منذ عام 2013. فقد تنبّهت بعض الكتائب إلى خطورة تصوير عمليات تصفية قامت بها على عجل، أو سطو على ممتلكات خاصة وعامة، فراحت، عن طريق العلاقات أو الضغط والتهديد، تجهز على فيديوهات وصور تسجل تلك الممارسات. لكن ذلك لم يؤثر على الكم الكبير الذي راح يتراكم يوماً بعد يوم دون أن يجد شكلاً يظهر فيه إلى العلن. ولم يقتصر الأرشيف على عمل الإعلاميين والناشطين، بل شمل ما كانت تحصل عليه الكتائب من ملفات وتقارير عند سيطرتها على أفرع النظام الأمنية. وقد أُلّف الكثير من هذا الأرشيف في وقته لأسباب مجهولة، لكن البعض يرى أن

هذا الإتلاف متعمد، لما في هذه الوثائق من معلومات تمس شخصيات بارزة ومؤثرة منخرطة وقتها في صفوف الثوار، يثبت الأرشيف ارتباطها بالنظام بشكل أو بآخر.

على أن بعض إعلاميي الفصائل احتفظ بجزء من ذلك الأرشيف حتى سيطرة تنظيم الدولة، عندما راح يضيق على التوثيق تدريجياً ويحصر التصوير بعناصره، بعد أن منع من رخص لهم بذلك في وقت سابق. في تلك الأثناء أحرق بعض الإعلاميين أرشيفه بسبب الخوف، ويقول أحدهم: «صراحة ندمت. حرقت شوالين أوراق من فرع الأمن السياسي والعسكري بالميادين، مع شغلات ثانية؛ بس ما بي حدا رضي يخلي شي عنده». ولم يكن هناك متسع من الوقت للتفكير في تهريب تلك المادة الضخمة أو حفظها في مكان آمن. وعلى الرغم من أن البعض لجأ إلى دفن أرشيفه في الأرض، لكنه اضطر في وقت لاحق إلى استخراجها وإتلافه تحت ضغط الخوف من البوح بمكانه في حال الاعتقال. إذ يقول أحد الناشطين، وقد اعتقله أمنيو التنظيم منذ أشهر، إنه لم يكن يتوقع الممارسات التي استعملها هؤلاء لانتزاع اعترافات الإعلاميين، وتركيزهم أثناء

التحقيق على المواد المصورة التي يتوقعون وجودها لديهم. ولم يقتصر مصدر الخوف على التنظيم، بل كذلك النظام الذي نكل ببعض بسبب نشاط أقرابهم في المناطق الخارجة عن سيطرته، ما دفع إلى إتلاف جزء مما وثقته الكاميرات بعد إخفائه لمدة طويلة. كما أن المرور بالحواجز العسكرية اضطر الكثيرين إلى مسح أرشيفهم العام والخاص، وفي ذلك يتساوى الأهالي والناشطون والإعلاميون، كما يتساوون جميعهم بالغمصة على ضياع ذلك الجزء المهم الذي أرّخ لمدينتهم في أهم الأحداث التي مرت بها أو أرّخ لهم أثناء عيشهم تلك الأوقات.

لقد دفع ضياع هذا الجزء من التاريخ (المصور خاصة) الكثير من الإعلاميين إلى مراجعة طرقهم في الحفاظ والتوثيق، لكن ذلك لم يحل دون التحسر على ما خسروه. فهل تدفع التجربة والخسارة والخروج من المحلية إلى تبني أساليب أكثر إقناعاً وانفتاحاً في تقديم ما تبقى من تاريخهم، خاصة أنهم من مدينته يشكو أبنائها أصلاً من ضياع تاريخها؟ وهل يحول دون احتكار البعض للمعلومات؟



مقاتلون من غرفة عمليات حوار كلس

في ريف حلب الشماليّ:

قوة الفصائل المتحالفة ضدّ «داعش» وضعفها

تقرير خاص

في نهاية العام الماضي أسست عشرة من فصائل الجيش الحرّ في ريف حلب الشماليّ منظومة عمل عسكريّ مشتركٍ ضدّ «داعش»، عرفت باسم «غرفة عمليات حوار كلس»، نسبةً إلى البلدة الحدودية المحرّرة من التنظيم. انضم إلى الغُرفة فور تأسيسها كل من فيلق الشام، وفرقة السلطان مراد، وأحرار الشرقية، والجبهة الشامية، ولواء أحرار سورية، ولواء صقور الجبل، واللواء (51)، ولواء الشمال، والفرقة الشمالية مشاة، وجيش الشام؛ والتحق بها بعد شهرين كل من لواء الحمزة واللواء (99).

السلامة)، وهي الرئة الوحيدة المتبقية لفصائل الجيش الحرّ في ريف حلب الشماليّ.

2- تهيئة مساحات جغرافية كافية نسبياً في الأراضي المحرّرة حديثاً لتكون قاعدة للفصائل المحاربة للتنظيم ومنطلقاً لهجماتها ضده.

3- تقليص المساحة الواقعة تحت سيطرة «داعش» على الحدود التركية، وتهديد المزايا التي تمنحها هذه السيطرة للتنظيم.

4- تقديم أدلة عملية للمجتمع الدوليّ، وللدول الصديقة للشعب السوريّ، على فعالية الشراكة مع فصائل الجيش الحرّ في محاربة «داعش» على الأقل.

5- الانتقال بفصائل الجيش الحرّ من حالة الدفاع عن النفس أمام «داعش» إلى الهجوم وتولي زمام المبادرة في الحرب معها.

6- تحطيم حالة التفوق المعنويّ

لسيطرة الجيش الحرّ في هذا الريف؛ سهلت الحكومة التركية حركة المقاتلين المشاركين في المعارك ضدّ «داعش» من وإلى حلب وإدلب، عبر معبري باب السلامة وباب الهوى، مروراً بالأراضي التركية.

منذ التأسيس، وخلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، تمكنت القوة المشتركة للفصائل المنضوية في غرفة العمليات هذه من تحرير سلسلة قرى (أيكدة، حوار كلس، حرجلة، قره مزرعة، قره كوبري، الخربة، دوديان، حكة، مريغل) المحاذية للحدود التركية على مسافة (15) كم من الغرب إلى الشرق، ومسافة (3-4.5) كم من الشمال إلى الجنوب. وترتبت على عملية التحرير هذه جملة من النتائج المادية والمعنوية يمكن تحديدها بما يلي:

1- القضاء على تهديد «داعش» لمدينة إزاز وبوابتها الحدودية (باب

تولى الجانب التركي مسؤولية إمداد الفصائل المقاتلة بـ«داعش» بالذخيرة والسلاح بأصنافه المتوسطة والخفيفة، مثل مضادات الدروع (لاو؛ كونكورس؛ كورنيت)، والرشاشات بعباراتٍ مختلفة، والبنادق... مع السيارات رباعية الدفع والوقود وكل ما يلزم من معدّات وتجهيزات لوجستية. وتنفذ الطائرات الحربية التركية هجماتٍ مساندة لهجوم الفصائل على الأرض، كما يشارك سلاح المدفعية التركيّ من مرابضه على الحدود في عمليات القصف التمهيدية السابقة للهجمات، إضافةً إلى مشاركة طائرات تركية صغيرة بدون طيار في رصد ومتابعة مواقع وتحركات التنظيم. وبعد انقطاع الطرق بين ريف حلب الشماليّ ومحافظة إدلب، نتيجة الهجوم الأخير الذي شنته قوات الأسد وميليشيا ypg و«جيش الثوار» على المناطق الخاضعة

أحرار الشرقية

بين فصائل غرفة حوار كلس مثل «أحرار الشرقية»، الذين يتحدث معظمهم من محافظة دير الزور، نموذجاً معبراً عن تميز المقاتلين من مناطق تحتلها «داعش» عن سواهم في المواجهات مع هذا التنظيم. إذ شكلوا دوماً رأس حربة المارك ضدّه، في مجموعات الاقتحام الأولى، وتكبّدوا الخسائر الأفضح. فقد بلغ عدد القتلى منهم في معارك ريف حلب الشمالي (30)، بينهم القائد الميداني للفصيل، فيما زاد عدد الجرحى على (60)، وهي أرقام كبيرة بين (250) مقاتل هو مجموع عدد المسجلين في قوائم هذا الفصيل.

في الشهر الأول من العام الحالي أعلن عن تأسيس «أحرار الشرقية»، في واحد من الأمثلة عن أثر الدوافع المحلية في التحولات التي تلحق بأجسام الحركات الرئيسية. إذ انفصل معظم مقاتلي هذا الفصيل الناشئ عن حركة أحرار الشام التي كانوا قد انضموا إليها في أوقات سابقة، قبل وبعد احتلال «داعش» محافظة دير الزور صيف العام 2014، وبعد أن حملوا السلاح أولاً في كتائب وألوية الجيش الحر، مثل ألوية الأحواز ودرع الأنصار والقادسية وغيرها. ويبدو الملمح السلفي الجهادي، الذي اكتسبه بعض قادة أحرار الشرقية من حركة أحرار الشام، في طور تراجع واضح، وربما لم يبق منه إلا بعض الشكليات. ويعدّ هؤلاء القادة أنفسهم اليوم، كما المقاتلين، جيشاً حرّاً، يحملون أهداف الثورة، ويتحدثون وفق منطقها، مستفيدين من التجارب التي مروا بها خلال خمس سنوات تقريباً من انخراطهم فيها أولاً، ثم في تحولاتها المعقدة.



دفع المزيد منهم إلى الموت. إذ يقدر قادة في صفوف القوة المشتركة عدد المهاجرين الذين لقوا حتفهم خلال أسبوعين فقط عقب معركة بلدة الراعي بأكثر من 200 قتيل. وسيؤدي تحرير دابق حتماً إلى تحطيم هذا الاعتقاد وزعزعة إيمان هؤلاء الحمقى والمخدوعين بأنهم يقاتلون دفاعاً عن مفهوم جغرافي مستقبلي مقدس.

وعلى الجانب الآخر عانت القوة المشتركة من تفاوت في الإرادة القتالية بين فصائلها، إذ تبدي تلك التي يشكل أغلبيتها المقاتلون المتحدرون من مناطق تحتلها «داعش» إصراراً أكبر في القتال من الفصائل الأخرى في الغرفة. كما تتفاوت الخبرات القتالية بين فصيل وآخر. ومما لا شك فيه أن الآمال المعقودة على تأسيس غرفة عمليات «حوار كلس» كانت أكبر من النتائج المتحققة حتى الآن، إذ تكررت معظم العيوب التي تعاني منها غرف عمليات المعارضة المسلحة من ناحية التنظيم والتخطيط والتماسك. ورغم العدد الكبير لمجموع المقاتلين المنتميين إلى الفصائل المشكلة للقوة المشتركة، والذي يزيد على الألفي مقاتل -حسبما يقوله كل فصيل عن أعداد المقاتلين في صفوفه- أظهرت مجريات المعارك افتقاراً نسبياً في أعداد المقاتلين المدربين على الاقتحام، أو ما بات يعرف محلياً بـ«الانغماسيين»، ذوي الدور الفعال والرئيسي في المواجهات مع عدو من نوع «داعش». كما برزت الحاجة، بدرجة كبيرة، إلى ضرورة بناء سلاح هندسة فعال ومدرب لدى القوة المشتركة لتفكيك الأتغام والعبوات الناسفة التي يزرعها التنظيم على خطوط دفاعه وفي القرى والبلدات التي ينسحب منها.

يمكن تطوير القدرة القتالية والكفاءة لدى عناصر القوة المشتركة لـ«غرفة عمليات حوار كلس» إلى حد كبير، ويمكن أن تحرر هذه القوة المزيد من المساحات في ريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي، لكن الثغرات التي تخلقها بنية غرف العمليات من ناحية كونها مظلةً جامعةً لقوى منفصلة ومتحالفة، قد تتنافس في ما بينها وقد تتفاوت عزائمها وقدراتها القتالية، ستظل مؤثرة ما لم تتطور هذه المظلة نحو قوة موحدة في جيش منظم ومحترف ومنضبط. ومن ناحية أخرى تجب مراعاة الدوافع المباشرة للمقاتلين، والانتباه إلى حقيقة أن أبناء المناطق التي يحتلها التنظيم هم الأشد حماساً وعزماً وقدرة على التضحية في حربه، وخبرة فيها.

المتوهمة لدى عناصر التنظيم، وتكذيب دعايته القائمة -في واحد من أساليبها- على الاستخفاف بمقاتلي الجيش الحر الذين أبدوا عزيمة لافتة في المواجهات، على عكس ما يردده شرعيو «داعش» دوماً من أن «الصحوات نفسها قصير أمام الدولة»، منتقصين من قدرة مقاتلي الحر على الصمود في المارك.

لكن، وبالرغم من المنجزات التي حققتها القوة المشتركة لغرفة «حوار كلس»، ظهرت ثغرات واضحة في أداء هذه القوة وبنيتها، مما أدى إلى تعثر جزئي في استئناف خطة تحرير الشريط الحدودي، بل واستطاعت «داعش» أكثر من مرة، استرداد بعض القرى بعيد تحريرها بوقت قصير. واعتمدت في دفاعها عن مناطق سيطرتها أسلوب امتصاص الضغط والانسحاب أمام القوات المهاجمة، ثم الكرّ ما إن تختفي طائرات الحلفاء، بتنفيذ هجمات معاكسة لاسترداد ما تمّت خسارته. وتحرص «داعش» قبل كل انسحاب على تضييق كل ما يمكنها تضييقه، لتكبيد المهاجمين أكبر قدر من الخسائر في الأرواح، إذ تقوم بتضييق الأبنية والمنشآت والطرق والسواتر الترابية. وتواترت شهادات لمقاتلين شاركوا في المعارك عن مبالغة من طرف «داعش» في هذا الجانب، فقد عُثر في كثير من منازل بعض القرى المحررة على ثلاث أو أربع عبوات ناسفة في المنزل الواحد. وعمدت «داعش» أيضاً إلى خفض عدد العناصر المرابطين في القرى على خطوط التماس، وتقليص عدد الأليات وقطع السلاح، مما يتيح لها سهولة وسرعة الحركة أثناء الانسحاب، فيما تنضم مجموعات جديدة من العناصر إلى المعركة وقت الهجوم. وما زال سلاح «داعش» المفضل في الانتحاريين بسيارات مفخخة فعلاً في الحد من قدرة الخصوم.

وتدفع الرمزية الكبيرة لبلدة دابق، وهي إحدى البلدات الواقعة تحت سيطرة التنظيم في ريف حلب الشمالي، بعناصره -وخاصة المهاجرين منهم- إلى إبداء قدر كبير من الإصرار في المواجهات مع الجيش الحر. وتستند رمزية دابق إلى حديث نبوي، أخرجه مسلم في صحيحه، يقول إن معركة فاصلة بين الروم وجيش من المسلمين «من خيار أهل الأرض» ستدور فيها. ويعتقد «الدواعش» بالطبع أنهم الفئة المقصودة بهذا الحديث. وتؤكد النسبة المرتفعة للقتلى في صفوفهم الأثر المعنوي الكبير لدابق في



بانوراما تل أبيض

تقرير خاص

بعد إعلان الفيدرالية، في السادس عشر من آذار المنصرم، اختيار منصور السلوم رئيساً مشتركاً لها في تل أبيض، ليعتزل منصب رئيس مجلس الأعيان لحمدان العبد، طالب كلية الحقوق السابق في جامعة بيروت، الذي انتهت حياته الدراسية بسجنه سبع سنواتٍ بسبب قتله أحد أقربائه من عرب تل أبيض. لكن هذا ليس كل شيء.

عام 2010، يتوزعون على 186 قرية. يشكل العرب النسبة الأكبر من السكان 90.5%، بينما تبلغ نسبة الأكراد 8% يتوزعون في المدينة وفي 16 قرية، ويشكل التركمان والأرمن 1.5%. ما زالت المنطقة تحتفظ بالطابع العشائري، وعشائرها الرئيسية هي العساف والمشهورة والنجيس والهنادة والبوخميس، وهي عشائر عربية.

التمثيل

بعد سيطرة الوحدات الكردية على تل أبيض أوفد حزب الاتحاد الديمقراطي PYD أحد أعضائه (عمر علوش) من أكراد تل أبيض لإقناع العشائر والوجهات الاجتماعية وأعضاء المجلس المحلي السابق بالمشاركة في الحكم الذاتي، وذلك من خلال مجلس الأعيان الذي يتكون من رئيسين مشتركين، ذكر وأنثى، ورؤساء مشتركين للجان عديدة. ويقوم المجلس بانتخاب عددٍ من الأعضاء للمشاركة في الإدارة الذاتية. وقد اجتمع أول مرة في التاسع من تموز 2015، واستمرت الاجتماعات حتى السابع والعشرين من الشهر نفسه، ليعتزل اختيار منصور السلوم (عربي) رئيساً مشتركاً مع ليلي مصطفى مسلم (كردية).

مجلس الأعيان

تألف المجلس من خمسين عضواً، 35 عربياً و10 أكراد وخمسة من الأرمن والتركمان. تتفرّع عن المجلس عدة لجان هي:

اللجنة	الرئيس	العرق
التعليم	تهامي حاج عبد الله	عربي
الزراعة	محمد طه	عربي
القضاء	إبراهيم خليل حسن	تركمان
الصحة	باتكين عبد العزيز	كرد
شؤون بلدية الشعب	محمد عبد الله، مدينة مسلم	عربي، كردية
شؤون المرأة	حورية الغانم	عربية
الشؤون الدينية	إسماعيل العبدان	كرد
المصالحة	إبراهيم عيسى إبراهيم	عربي
شؤون دار الشعب	خالد اليوزان	كرد

حسب شهادات بعض أهالي تل أبيض فإن عمر علوش، عضو حزب الاتحاد الديمقراطي، وشخصاً يدعى فرهاد يعمل كمسؤول عسكري في وحدات حماية الشعب؛ هما الحاكمان الفعليان للمنطقة، أما الهيئات المدنية فهي هياكل شكلية. ويضيد عددٌ من لاجئي تل أبيض في تركيا أن مجلس الأعيان ودار الشعب اتخذوا قراراً، في وقت سابق، بالسماح لأهالي سلوك والقرى المهجرة بالعودة إليها لكن فرهاد رفض ذلك فضل القرار حبراً على ورق.

السلطة الفعلية

تسيطر وحدات حماية الشعب الكردية على منطقة تل أبيض، وإلى جانبها وحدات حماية المرأة وقوات الأسايش (الشرطة)، كما يتحدث الأهالي عن قوة أمنية جديدة عناصرها ملثمون يدعون بوحدات مكافحة الإرهاب.

بعد أشهر من سيطرة الأكراد على منطقة تل أبيض، في حزيران 2015، أصدرت منظمة العفو الدولية، في تشرين الأول، تقريراً يوثق نماذج من حالات التهجير القسري وهدم المنازل كعقاب جماعي راحت ضحيته قرى بأكملها من العرب والتركمان. وأفادت الشهادات في التقرير أن العقاب ليس نتيجة الاتهام بمناصرة داعش فقط، بل بسبب انضمام فردٍ من العائلة إلى الجيش الحر. كما حددت وحدات الحماية أهالي القرى بإعطاء إحداثياتهم لطائرات التحالف على أنها مقرات لتنظيم داعش.

ويذكر أن التهجير طال قرى عربية تقع على الطريق جنوب تل أبيض خاصّة، مثل سلوك واصليم البراشمة والمشرقة، رغم أنها على خطوط تماس مع تنظيم داعش، بالإضافة إلى بعض القرى غرب تل أبيض هي على تماس مع قرى كردية.

الواقع الديموغرافي

تمتد تل أبيض، التي تقع شمال الرقة على الحدود مع تركيا، على الشريط الحدودي لمسافة 75 كم تبدأ بقرية تل نص في الشرق وتنتهي ببغديك في الغرب. يبلغ عدد سكان مدينتها والمناطق التابعة لها إدارياً قرابة 190 ألف نسمة بحسب إحصاء الأمم المتحدة

الحياة اليومية

ليست هناك في تل أبيب هيئة قضائية، سواء أكانت مستقلة أو تابعة للوحدات الكردية. والأسايش هي الجهة المسؤولة عن استلام الشكاوى وحل النزاعات رغم تعيين (منذ أيام) محمد التايه، خريج الفلسفة وطالب السنة الثالثة في كلية الحقوق في الجامعة الافتراضية، قاضياً أول في تل أبيب. وقد وثق ناشطون من الأهالي 13 حالة تجنيد طفلات ضمن وحدات حماية المرأة، عن طريق معلمات كورديات قمن بإقناعهن بالانضمام. وبحسب قريب إحدى الفتيات فقد هدد والدها بالطردهن من تل أبيب إذا حاول استرجاع ابنته. تقدم الإدارة الذاتية الطحين للأفران في المدينة بسعر مدعوم، لكنها تحصر تجارة المحروقات بالعنصر الكردي. وتفيد الكثير من الشهادات أن الإدارة تمنع أي عربي، سواء أكان من أهل المنطقة أو من خارجها، من الدخول إليها إلا بعد الحصول على كفالة أحد أكراد المنطقة. كما يتعين على العرب التقدم إلى دار الشعب للحصول على إذن في حال أرادوا السفر إلى خارج تل أبيب، بينما ينتقل أكراد المنطقة بحرية. ويحتاج الأهالي إلى السفر إلى الحسكة أو إلى القامشلي للقيام بأي إجراء يخص السجل المدني، كحالات الزواج والطلاق والولادة.

لقاء أضنة

حاول أعضاء من المجلس المحلي السابق في تل أبيب، وعدد من الشخصيات العشائرية، العمل مع الإدارة الذاتية، لكنهم انكفأوا بعد مناقشة عدة أمور تخص إدارة المنطقة وعودة المهجرين وإخراج المعتقلين لدى القوى الكردية، وساءت العلاقة بين الطرفين عند ذلك الحد. وقد حاولت شبكة أمان (وهي مشروع لفض النزاع مدعوم من مركز المجتمع المدني والديمقراطية CCSD) التدخل بين العرب والإدارة الذاتية في تل أبيب فعدت، في تشرين الأول الماضي، لقاءً بين الطرفين في مدينة أضنة التركية، حضره ممثلون عن حزب الاتحاد الديمقراطي ومجلس الأعيان ووفد يمثل أهالي تل أبيب، بالإضافة إلى ممثلين عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية. وتم الاتفاق على عدد من النقاط، أبرزها:

- علم الثورة يرفع في أي مكان بمنطقة تل أبيب.
- توسيع مجلس الأعيان ليضم أكبر شريحة من أهالي المنطقة، على أن يكون هو السلطة التشريعية والرقابية على الهيئات والمؤسسات التنفيذية فيها.
- الإفراج الفوري عن المعتقلين ممن لم تثبت في حقهم جرائم دم أو سرقة.
- تفعيل عمل لجنة العدالة وضمان استقلاليتها، على أن تعمل وفق القانون السوري.
- تشكيل لجنة مدنية مستقلة مهمتها التحقيق وتوثيق كل الانتهاكات التي وقعت في حق المواطنين بعد تحرير تل أبيب من النظام السوري.
- عودة فورية للمهجرين من أهالي تل أبيب.
- وبعد عودة وفد الأهالي اعتقلت الوحدات الكردية أحد أعضائه، كما قامت قوات الأسايش بمصادرة سيارة آخر، وهددت ثالثاً بالاعتقال مما اضطره إلى مغادرة المنطقة. ولم ينفذ أي بند من الاتفاق باستثناء إفراج الوحدات الكردية عن 89 من معتقلي عرب تل أبيب، كما لم تقم شبكة أمان بمتابعة الموضوع كما وعدت.

زاد عدد الأعضاء، بحسب مصدر محلي، ليصبح 131، يمثل العرب 60% منهم، إلى جانب 30% من الأكراد، و10% من التركمان والأرمن. وبحسب أحد أعضاء المجلس المحلي السابق لمدينة تل أبيب فإن مجلس الأعيان، وإن احتوى على تمثيل عربي أكبر، لا يعدو كونه واجهة شكلية ابتدعتها الإدارة الذاتية لكسب شرعية سياسية. ويضيف أن المجلس لا يملك مقرراً ولا اعتبار لأعضائه في تل أبيب، ويقتصر عمله على تنفيذ أوامر الإدارة الذاتية، كعقد اجتماعات مع الأهالي للحديث عن الفيدرالية. بالإضافة إلى مجلس الأعيان توجد هيئتان هما دار الشعب وبلدية الشعب. تشكلت الأولى قبل دخول داعش إلى المنطقة، وتتبع لحزب الاتحاد الديمقراطي، وتعمل اليوم في منح الأهالي أذون التنقل بين مناطق تل أبيب وعين العرب (كوباني)، إضافة إلى موافقات العمل والتجارة وجلب البضائع من الخارج. أما الثانية فتعمل على تسيير خدمات المياه والكهرباء وتنظيف الشوارع.

الانضمام إلى عين العرب (كوباني)

في 21 تشرين الأول الماضي قرر مجلس الأعيان ضم تل أبيب إدارياً إلى «كانتون كوباني»، ما ترتب عليه انتقال المركزية إلى عين العرب (كوباني) والعودة إليها في كافة القرارات التي تخص تل أبيب وترتيباتها الاقتصادية، كعائد الضرائب التي تنوي الإدارة الذاتية تحصيلها من الأهالي كما يذكر دستور الإدارة الذاتية الخاص بـ«مقاطعة الجزيرة»، ومنذ ذلك الحين يتحدث الأهالي عن امتيازات تقدمها الإدارة الذاتية لعين العرب (كوباني) على حساب تل أبيب من ناحية الخدمات والإغاثة.

الخدمات

سيطرت القوى الكردية على تل أبيب دون أن تكون قد تعرضت لدمار كبير، ما سهل الاستمرار في تقديم الخدمات من قبل هيئات ومنظمات مستقلة، على أن الإدارة الذاتية لا تقدم شيئاً باستثناء دعم مادة الخبز.

• الكهرباء: مقطوعة منذ سيطرة الأكراد. وكانت صفحات إعلامية كردية نشرت عبر الفيس بوك، منذ آذار الماضي، أن ورشات بلدية الشعب تعمل على تمديد خط كهربائي من سد تشرين إلى المنطقة، لكن ذلك لم يتم حتى الآن. ويؤمن الأهالي الكهرباء عن طريق المولدات الأهلية.

• المياه: تعنى منظمة concern بتقديم خدمات المياه. فمحطة تصفية المياه الوحيدة خارجة عن الخدمة لوقوعها في مناطق التماس مع تنظيم داعش. ويعتمد الأهالي على الآبار الارتوازية، وتقوم المنظمة بتقديم لوازم حضر الآبار وتعقيم المياه.

• الصحة: المشفى الوطني في تل أبيب هو النقطة الطبية الوحيدة في المنطقة، ويعاني من نقص شديد في الكوادر والمستلزمات الطبية، ويقتصر دوره على تقديم بعض المعاينات والأدوية بدعم من منظمة IRC.

ويتلقى موظفو القطاع الصحي في المشفى الوطني رواتبهم من وزارة الصحة التابعة للنظام السوري. ويتجه الأهالي إلى الحسكة أو إلى القامشلي لإجراء العمليات الجراحية والعلاج.

• التعليم: المجمع التعليمي في تل أبيب مسؤول عن المدارس فيها. وكانت وزارة التربية التابعة للنظام قد أرسلت الكتب للمدارس التي أعيد افتتاح عدد كبير منها بالكوادر القديمة نفسها، ولا يزال هؤلاء يتلقون رواتبهم من الوزارة. إضافة إلى معلمي اللغة الكردية الذين خضعوا لدورات في عين العرب (كوباني).

اللوبي الأسديّ في بريطانيا

حسيب عبد الرزاق

ليس غريباً أن تصادف سورياً في بريطانيا يجاهر بموالاته للأسد، على الرغم من اعترافه -في أي حديث جانبي- بارتكاب النظام جرائم إبادة بشرية.

الرسمية للنادي العائلي السوري البريطاني على فيس بوك، حيث سخر بعضهم من موت السوريين وأيد الاحتلالين الروسي والإيراني. وكان آخر ما حصل أن ظهر بعض الأعضاء في النادي لينكروا مجازر حلب الأخيرة ويناكفوا كل من نشر أي (بوست) تضامني مع حلب.

أما إعلامياً فما زال اللوبي الأسديّ في أوج نشاطه التشبيحي، وهو ينفذ بكل حرية ودون ضغوط أجندة نظام الأسد في الترويج لـ«علمانيته» والتحذير من «مخاطر سيطرة المعارضة الإسلامية على السلطة». ويتحدث سوريون معارضون عن لوبي سوري وعربي تشبيحي موال للنظام يسيطر على قناة (BBC) الناطقة بالعربية، وهي أهم وأقوى وسيلة إعلامية في بريطانيا. وكانت آخر نتائج وجود هذا اللوبي ما أوردته القناة في نشرتها الصباحية منذ مدة قصيرة، عندما عكست الوقائع وقدمت مشاهد من مناطق المعارضة بحلب على أنها من المناطق التابعة للنظام، إلا أن حملة ناشطين وإعلاميين سوريين أجبرت القناة على التراجع والاعتذار. ومن أبرز شبحة البي بي سي عمار عكام، ابن مفتي حلب محمود عكام، ودينا وقاف، شقيقة الشبيح عمار، وهي ابنة ماريّا ديب (أم عمار) المديعة الأزيّة لبرنامج (ما يطلبه الجمهور)، ونواف حسن والمعروف باسمه المستعار (أليكس)، وحيدرة الخير وهو صحفيّ شبيح.

الطائفي وانتسابهم لحزب البعث، والفساد في الحقل التعليمي السوري، من دخول بريطانيا بمنح دراسية. وبرز نشاط هؤلاء في أشهر الثورة الأولى، عندما اقتاد فرع (الاتحاد الوطني لطلبة سوريا) عشرات الطلبة السوريين الموالين في بريطانيا للخروج في مظاهرة مضادة تحت شعار «استنكار الهجمة العدوانية التي تستهدف أمن سورية والمساس بوحدة الوطنية وثنيها عن مواقفها القومية»، وكان واضحاً أن هدف تلك المظاهرة هو التشويش على مظاهرة حاشدة للسوريين تندد بوحشية النظام ضد المتظاهرين السلميين.

انخفض النشاط التشبيحي المعلن للموالين للأسد في بريطانيا، وأصبحت استراتيجيتهم تعمل في الخفاء وعلى جهات أخرى غير النزول إلى الشوارع، بعد أن أصدر وزير خارجية الأسد وليد المعلم (في آب عام 2012) قراراً يقضي بإغلاق السفارة السورية في لندن، وينقل الإداريين مضر شحادة -ابن اللواء في المخابرات العسكرية رفيف شحادة- إلى كيبف، وهشام الأسطواني إلى الإدارة المركزية بدمشق، وأصبحت السفارة شاغرة تماماً بعد عودة السفير سامي الخيمي إلى دمشق وطرد السلطات البريطانية القائم بالأعمال غسان دلة وضابط المخابرات محمد سموري.

وتحول نشاط هؤلاء المرتزقة إلى تشويش تشبيحي في وسائل التواصل الاجتماعي، فبرز عدد منهم في المجموعة

غالباً ما يغطي هؤلاء مولاتهم للمجرم عبر ترديد عبارات من نوع أن ما يحدث في سوريا هو «حرب تحرير من الإرهابيين والمسلحين والمتأمريين على الوطن». لكنهم لم يعودوا يجروون على الإفصاح عن موقفهم التشبيحي هذا بشكل رسمي ومعلن كما في السابق، وتغيّرت مهامهم من تجييش أكبر عدد من أبناء الجالية السورية والعربية لصالح النظام إلى تلميع الأسد أمام الرأي العام البريطاني، والتشويش على جرائمه عبر سلسلة من القصص والأكاذيب الملفقة عن انتماء المعارضة السورية إلى تنظيم الدولة الإسلامية، الأمر الذي يربع أي بريطاني ويعطل كل أساليب التحليل المنطقي التي تثبت تورط الأسد بجرائم إبادة لا مثيل لها في التاريخ الحديث.

يتحدث سوريون عن (لوبي أسدي) في بريطانيا لدعم النظام بدمشق، وهو يعمل كخلايا نائمة ويتحرك كتنظيم غير معلن، ويتمثل في بعض الشخصيات من أصحاب رؤوس الأموال ومالكي بعض الشركات التجارية، وكذلك مجموعة من المرتزقة الذين دخلوا بريطانيا كطلاب مستقيدين من منح النظام الجامعية، وشخصيات إعلامية لها منبر يمكنها من الاستحواذ على الدقائق القليلة المتاحة للشأن السوري في الإعلام المرئي والمسموع، وكذلك في الحيز المقبول في الصحافة البريطانية للتحدث عن خطر تنظيم الدولة (داعش) وضرورة الإبقاء على نظام علماني في سوريا لضمان أمن أوروبا. وكشفت وسائل إعلام غربية وعربية عن تورط شخصيات وشركات تجارية بدعم الأسد وتمويله، ومن أهم تلك الشخصيات فواز الأخرس والد أسماء زوجة بشار، وكثيرون لا يظهرون بشكل معلن لكنهم يمولون النظام ومخابراته بعدة طرق ملتوية.

ولا يزال بعض الطلاب السوريين في بريطانيا يدافعون عن «ولي نعمتهم» الأسد رداً للجميل، بعد أن مكّنهم انتماءهم



مؤيدون للأسد في ملعب الألقاب الأولمبية - لندن

الموسيقى والجريمة بين أم كلثوم وباخ وحسام وبوتين

الميدانية التي كانت تحكم بالإعدام على سجناء تدمر، مطلع ثمانينات القرن الماضي، وتباهى بشأنها وزير الدفاع، آنذاك، مصطفى طلاس، ذات مرة، قائلاً إنه كان يوقع كل أسبوع على عشرات أوامر الإعدام. كذا لا يمكن الافتراض بأنه لا يعرف بشأن المجزرة الرهيبة التي ارتكبتها سرايا الدفاع التابعة لرفعت الأسد، على مسافة قصيرة من مكان حفلة غورغيف الدموية، انتقاماً من محاولة اغتيال تعرّض لها حافظ، في حزيران 1980. ترى هل هو عقله الباطن ما دفعه إلى التلطف بتلك الجملة الإنشائية عن «تخليد ذكرى جميع ضحايا الإرهاب» الذين يعرف بوتين المقابر الجماعية التي تضمّ عظام قسم منهم في صحراء تدمر، هو القسم الذي كان من ضحايا الأسد، حليف الاتحاد السوفياتي أيام كان، هو، ضابطاً في جهاز مخابراتها المربع؟

وحده انحطاط العالم الشديد اليوم، كما نرى تجليه الأبرز وليس الوحيد، في الموقف المتفجع على جريمة بحجم المأساة السورية الرهيبة، هو ما يسمح للجزائر بوتين أن يصوّر إجرامه على أنه فنّ خالص: موسيقى باخ وشيشدرين وبروكوفيف، بأداء «الموسيقار الروسي البارز» الذي فلسف فعلته القبيحة على أنها صرخة احتجاج «حضرية» في وجه «البربرية». بربرية تقصف رقبتك يا حذاء في قدم طاغية.



من المرجح أن الموسيقار الروسي فاليري غورغيف لا يعرف شيئاً عن الرقيب حسام الذي كان يعذب المعتقلين لديه، في جناح الأمن العسكري في سجن حلب المركزي، ثمانينات القرن الماضي، على أنغام أغنيات أم كلثوم. ولا ضابط الكاجي بي السابق فلاديمير بوتين سمع باسم زميله السوري الأشقر الذي كان يرطن بأفكار لفرويد وأرسطو، ويتلذذ بجلد أولئك التعمساء الذين شاءت الأقدار أن يقعوا تحت سلطته. لكن الطرفين استخدمتا التقنية نفسها، الموسيقى، للتغطية على صرخات الألم الصادرة عن الضحايا.

سيتفوق السوري على الروسي في نقاط عدة. فلنقارن: قبل كل شيء يملك حسام الأسبقية التاريخية، وإن كان لا يمكننا الافتراض بأن بوتين اقتبس ابتكار زميله السوري المغمور. ومن الصعوبة بمكان التأكد من أن الرقيب حسام نفسه لم يقتبس من سوابق تاريخية محلية أو عالمية، خاصّة وأنه شاب مثقف، كان طالبا جامعيا في النهار، وسجانا في الليل، وليس هناك ما يمنع أن يكون قرأ عن هذه التقنية في مكان ما، ما لم يكن شاهد تطبيقها في فروع المخابرات السورية.

وبما أن الغاية، لدى الطرفين، هي التغطية على أصوات الضحايا بصوت أعلى، صادف أنه موسيقى، يتفوق حسام، هنا أيضاً، في أنه نجح في التغطية - بسبب الشروط المكانية المؤاتية - مقابل فشل بوتين في حجب المجازر التي يرتكبها طيرانه في سوريا في حق المدنيين أمام الملأ، عن الرأي العام الذي نظر إلى حفلة تدمر الفضائحية بسخرية واستهجان.

ثم إن حسام استخدم، لأغراضه الدنيئة، آلة معدنية محايدة هي جهاز التسجيل، مقابل استخدام الطاغية الروسي لأوركسترا كاملة من بشر، بل فنانيين، يقودهم «موسيقار روسي بارز» (غورغيف) كما عرفت به وسائل الإعلام، مما يعني بلوغ بوتين مستوى من الحقارة لا يحلم بمثله رامي البراميل بشار الأسد، نفسه، الذي لا يجد من يوسّخه معه إلا أمثال المفتي حسون أو المخرج دريد لحام أو «الأديب» الفلسطيني رشاد أبو شاور أو أضرابهم.

شكر بوتين القائمين على «المبادرة الإنسانية الرائعة» حسب تعبيره، قاصداً «الموسيقار البارز» والفرقة «المشهورة». في حين سيقول غورغيف إن الحفل «سيكون احتجاجاً ضد البربر الذين دمروا آثار الثقافة العالمية». كان الرقيب حسام «من أعمال الأمن العسكري» أكثر تواضعاً وخجلاً، حين كان يبرّر فظائعته بمبدأ أخلاقي هو «الواجب» الذي يسنده إلى فلاسفة كبار، تعزيزاً لتبرؤه مما تقتضف يده الساديتان.

واعتبر بوتين أن الحفلة «تعبير عن الشكر لجميع أولئك الذين يحاربون الإرهاب، وتخليداً لذكرى جميع ضحايا الإرهاب، بغض النظر عن الأماكن والتواقيت التي وقعت فيها هذه الجرائم ضد الإنسانية».

لا يمكن الافتراض أن بوتين لا يعرف بشأن المحاكم



بكر صدقي

أنا السنة العليا.. وهو النصيرية المنحطة

■ مناف الحمد

الوطني لدى هؤلاء الأشخاص، وهما نتاج طبيعي لأحادية التفكير والاعتقاد بالتفوق الذي مصدره وهم امتلاك الحقيقة. فلنطالب بالثأر من المجرمين! هذا حقنا ولكننا لن نبني وطناً حراً ما لم نتخلص من غرائزنا، ومن وهم تفوقنا. تحتاج الديمقراطية إلى ديمقراطيين لا يتحركون في الشأن العام بوحى عقيدتهم الدينية فحسب، وإنما بقواسم مشتركة بينهم وبين أبناء وطنهم. لا ضير إذا كنت تؤمن بأنك تمتلك العقيدة الحقّة، ولكن هذا شأنك الخاص الذي لا يحق لك أن تفرضه على الآخرين، ولا ضير إذا كنت تسعى لتسويد قيم هذه العقيدة ما دام سعيدك هذا في إطار الوطنية الجامعة وبالوسائل السلمية. في أحداث حماة في الثمانينيات يعرف القاصي والداني أن عناصر من الجيش السوري من ريف دير الزور ارتكبوا جرائم بحق أهلنا في حماة لا تقل فظاعة عن جرائم أبناء الطائفة العلوية، إن لم تكن تفوقها بشاعة. وأنّ من هؤلاء من جُنّد في سجن تدمر لممارسة أقصى أنواع التعذيب بحق المعتقلين. وهم عرب سنّة استغل النظام جهلهم وولاءهم المطلق له ليجعلهم وسائل لممارساته الهمجية. فلنبحث بموضوعية عن المجرمين، ونقتصص منهم بحسب ما تقضي العدالة من أي طائفة كانوا. داعش تنظيم سنّي، وهو لا يقل إجراماً عن النظام وحاضنته العلوية الداعمة له. هل تغفر له سنّيته وتعفيه من مطالبات المطالبين بالثأر؟ إحدى أهم الشروط التي وضعها منظر التعددية الثقافية الأبرز ويل كيميلكا لبناء مجتمعات تعددية في المناطق التي خاضت شعوبها تجارب حروب أهلية هو تكريس مفهوم التسامح، لأن عدم تكريسه سيفتح دفتر المحاسبة التاريخية على جدل لا نهاية له. وهو مفهوم لا يتناقض مع ضرورة الاقتصاد من مرتكبي الجرائم الذين يدينهم القانون بأدلتهم القاطعة وإجراءاته المتفق عليها.

قبل المجازر بوقتٍ ليس بالقصير امتلأ قلبي بشعور البغض والحقد على ذلك العنصر في الأمن العسكري الذي أهانني وسبني ومسّ شرعيّ بشتائمه وهو يقتادني إلى الزنزانة الانفرادية. ومن هنا فإن من الطبيعيّ والمفهوم أن يتملك الإنسان الطبيعيّ شعور الحقد على جرائم لا مثيل لها في وحشيتها تركبها قوات النظام المجرم والمليشيات الطائفية بحق أهلنا. ولا غرابة إذا طالب المعتدى عليهم بالثأر والانتقام. هذا كله مفهوم. المشكلة ليست هنا.

المشكلة أن الكثيرين ينطلقون في رغبتهم في الثأر من جذر طائفيّ، بمعنى أن عداؤهم للطائفة العلوية سابق على جرائم الكثير من أبنائها، هو عداؤ محرّضه الاختلاف العقديّ، وتزيد جرائم أبناء الطائفة اتقاداً.

إن الجذر الأعمق كامنٌ في تصنيف الأفراد بحسب انتمائهم إلى الجماعات الذي يعدّ شرطاً ضرورياً وغير كافٍ للتعصّب، ولكنه يتحوّل إلى تعصّب إذا ارتبط ببعيدٍ تقييميٍّ لهذه الجماعة، تقع على أحد قطبيه الأقصيين قيمة الخير بكل ما يندرج تحتها من صفات، وعلى القطب الآخر القيمة المضادة المتمثلة في الشر وما يندرج تحتها من صفات.

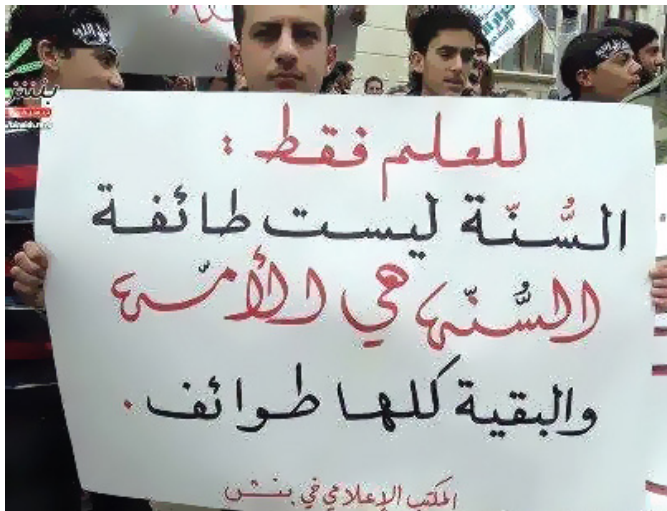
وهو ما يجعل التعصّب ضدّ الطائفة واقعاً مضمراً في ظروف العجز عن التصريح، وحرماً شعواء في ظروف مغايرة. تلعب الأنا الأعلى (التي تسعى إلى الكمال بحسب المصطلح الفرويدية) الدور الأساسي في العنصرية الموجهة لجماعة يُعتقد أنها أرفع شأنًا، فينصبّ الحسد عليها وتمني زوال المميزات والقدرات والموارد عنها.

وتستفرد «هو» (التي تمثّل الغرائز بالمصطلح الفرويدية) بالساحة عندما تكون العنصرية موجهة إلى جماعة يُعتقد أنها أدنى شأنًا فيسقط «هو» مفرزاته من ازدراء واحتقار وكراهية تجاهها.

ولأنّ الأصل في علاقة الأكثرية السنّية بالطائفة العلوية هو الشعور بالأفضلية، فقد كان «هو» نافث مشاعر الازدراء، ولكنّ الأنا لم يكن غائباً لما سببته سيطرة الطائفة واستثنائها بالخيرات من مشاعر حسدٍ لها.

ومن هنا فإن اتخاذ الجرائم التي يرتكبها أبناء الطائفة العلوية ذريعة للمطالبة بإبادتهم لا يعدو أن يكون تستراً على هذه الحقيقة.

والمشكلة الأخرى أن ثمة أفراداً يخفون حقيقة كونهم لا مشكلة كبيرة لهم مع داعش؛ لأنه سنّي ويرفع راية الخلافة، وهو ما يمكن تفسيره بالقاسم المشترك بين التصور السنّي الشعبي وبين الأيديولوجيا الداعشية، والمتمثل في الاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة التي تجسدها عقيدة أهل السنة من جهة، وتكفير الطوائف الأخرى وفي مقدمتها الطائفة العلوية من جهة أخرى. هاتان مشكلتان تعبّران عن غلبة الحسّ الغريزي ما قبل



1 - من مقالة «مصطلح «الطائفة الكريمة» ومفاعيله» للكاتب في موقع الأوان

وهي على الرابط: <http://www.alawan.org/article14975.html>

على وقع صدام فصائل الغوطة: الحاجة إلى مرجعية موحدة

محمد إقبال

ليست المرة الأولى التي تراق فيها «دماءً زكية» كان من المفروض أن تُهرق على جبهات النظام ومن في حكمه من أعداء الثورة، وقد لا تكون الأخيرة ما لم يُستأصل هذا الورم السرطاني، ويوضع حدٌ لفوضى المرجعيات ومحاكم الفصائل التي باتت عبئاً على الناس بدل أن تكون المعين والناصر لهم.

والدكتور عبد الكريم بكار وغيرهم. ونأسف إذ نقول بأن هناك من أراد إفشال هذا المشروع، وضرب مرجعياته فور تأسيسه. لست بصدد الدفاع عن المجلس أو الترويج له، وإنما ما أراه هو ضرورة التصدي لهذا الخطر المحدق والسيل الجارف، في ما لو استمرت العنيتية بهذه الطريقة، تنهش أجساد السوريين، وتبيح دماءهم هنا أو هناك، كل ذلك للأسف بفتاوى رخيصة وأهواء شخصية بعيدة كل البعد عن يدعي أنه خرج لأجل الدفاع عن الشعب! ستكتشف الأطراف المتنازعة في الغوطة أن مُضيتها في الحل العسكري لن يزيدا إلا فرقة واختلافاً، وأن طرفاً منها لن يكون بمقدوره القضاء على الآخر، وأن نزاعها سيكون بمثابة إطلاق الرصاص الأخيرة على ثورتها.



تداركوا ثورتكم يا أبناء الغوطة، واعلموا أن خسائركم اليوم لن تعوّض وستكون أكبر غداً، وأن إمكانية التحاكم اليوم قد تصعب عليكم غداً، وما يصعب عليكم غداً قد يكون مستحيلًا بعد غداً! إذًا لا بد من قضاء حرّ نزيه، بمرجعية علمية واضحة معتدلة كما هي سورية وأبنائها، تدعمها قوة تنفيذية من جميع الفصائل، تفصل بين أي أطراف متنازعة، وتلزمهم بالجلوس أمام طاولة العدالة بما لهم وعليهم.

كفيلة أن تجعل من جاهل قانداً، يضفي لفصيله، يُبيح له أمراً ويحرم عليه آخر. يكتفي هذا القائد بقراءة آيات من القرآن، وبعض الكتب والأحكام الفقهية، يستدل بها على الحكم الذي يوافق هواه، أو هوى فصيله، أو ما يقّر له به أحد رفاق السجن وكبار المعلمين في جامعة صيدنايا الشهيرة! يتمّ كل ذلك دون أدنى إلمام ربما بأبسط أدوات الاستدلال ومناطات الأحكام، أو القواعد الفقهية التي أُلّت فيها المجلدات الضخام، وأُفنى فيها العلماء العظام أوقاتهم وربما حياتهم!

فالأحكام الشرعية، وكذلك المواقف السياسية وأصول الحكم، لا بد لها من مختصين ثقافياً وأصحاب خبرة، ينظرون إلى الأمور بمآلاتها، ويُنزلون الوقائع السابقة منزلة الواقع المعاش اليوم، إذ لا بد من قياس صحيح وفق القواعد الأصولية، قياس تراعى فيه المصالح والمفاسد، وينظر فيه إلى المصلحة العامة بعيداً عن التجاذبات السياسية أو المصالح الحزبية الضيقة.

وبالعودة إلى مسألة الغوطة أعود وأقول: إن ما يجري فيها ليس بجديد، وإنما حصل ويحصل، وليس إلا تكرار لما جرى في الشمال السوري عشرات المرات، وما لم يستيقظ العقلاء والوجهاء وأصحاب القرار فإننا مقبلون على ما هو أعظم وأشد وقعاً على السوريين.

لقد طرح المجلس الإسلامي السوري مبادرةً للحل وافق عليها جيش الإسلام وفيلق الرحمن. ورغم ضعف تأثير المجلس على الأرض، إلا أنه كان ولا يزال مشروعاً يسعى إلى أن يكون المرجعية الأولى لكل السوريين، خصوصاً وأن معظم من هم في مواضع قيادية مختلفة في الفصائل وغيرها كانوا ممن تتلمذوا وتربوا على يد معظم علماء المجلس، كشيخ قراء بلاد الشام كريم راجح، وأسامة الرفاعي

لن نتطرق في هذا المقال إلى تفاصيل ما يجري في الغوطة، ولن نُصدر أحكاماً على هذا الفصيل أو ذاك، فمثل ذلك لا بد له من قضاء نزيه يفصل بين الخصوم أولاً، يجمع الأدلة، يستجوب المتهمين، ثم ينصف المظلوم، ويحاسب الظالم، ويرد الحقوق إلى أهلها. وإنما سنكتفي بالإشارة إلى أحد أخطر النوازل التي وقعت فيها الفصائل العسكرية بالدرجة الأولى، وبات خطراً يهدد المجتمع السوري في المستقبل القريب.

إن أعظم ما أصاب الثورة السورية في مقتل هو فقدان المرجعيات والرموز العلمية وتشويه صورتها، وبالتالي ضرب حاضنتها الشعبية. لا أعني بفقدان المرجعيات عدم وجودها، بل لا تزال موجودة -وما أكثرها- وكانت أحد أبرز أسباب تحريك الجماهير في بدايات الثورة، ولكنها أضحت اليوم دون تأثير يذكر!

لطالما عمل نظام الأسد -ومن هم على شاكلته- على هدم المرجعيات، سواء الدينية العلمية أو الرموز السياسية، فلقد أصر هذا النظام الفاشي على تدمير وتشويه صورة هذه المرجعيات، ولا مجال هنا لذكر أمثلة على اغتيال النظام السوري للرموز والمرجعيات أو تشويه صورتها وسمعتها. ولم يقتصر الأمر على نظام الأسد فحسب، بل تعداه إلى بعض التنظيمات الإسلامية، أخص بالذكر منها تلك التي ترفع شعار السلفية الجهادية. إن المظلومية التي يتمتع بها أبناء هذا التيار، وخصوصاً الذين قضوا منهم سنيماً طوالاً في سجون الأنظمة الاستبدادية، جعلت منهم رموزاً مقدسة ومراجع لدى بعض التيارات الجهادية! هل يملك هذا «الرمز» حظاً من العلم بحق يا ترى، وهلاً عرفنا عمّن أخذ علمه؟ ليس مهماً! «دورة شرعية» شهرين أو ثلاثة

سجل أنا عربي...

أحمد عيشت

في أمسية للشاعر محمود درويش في أحد بلدان الشتات الفلسطيني، قبل أكثر من خمسة وثلاثين عاماً، طلب منه الحضور لإلقاء قصيدة «سجل أنا عربي». ابتسم درويش وقال: «كتبت القصيدة في فلسطين المهتدة يومياً بالاجتياح الصهيوني الذي يهدف، في أحد أشكاله، إلى محو الهوية العربية. أما هنا بينكم، بين أهلي، فلا...» ولم يقرأها.



من القضايا التي فجرتها الثورة السورية مسألة الهوية والانتماء في ظل التشظي المرعب لكل تشكيلات المجتمع إلى وحدات صغيرة جداً تتصارع أو تختلف لأسباب سياسية وأحياناً مناطقيّة. في وقت تحتاج فيه الهوية وتشكيلها - كما تفكيكها - إلى وقتٍ وجهدٍ كبيرين يشترك فيهما الجميع من مثقفين وقانونيين ورجال دين... أي إلى كل فعاليات المجتمع وأخرها السياسية، وليس العكس. بينما يكثر اليوم «سوق» التصريحات والبيانات والمواقف السياسية التي أقل ما يقال فيها إنها عضوية وانفعالية إلى درجة الاضطراب والتناقض، ولكنها تؤسس، عبر تراكماتها، لمواقف ليست في مصلحة بناء المجتمعات والدول. فالممارسة الأمنية العنيفة لأجهزة السلطة، وتغلغلها المرعب في جميع مفاصل الحياة حتى الصغيرة منها، جعلاً من التفكك ملازماً للخلاص منها أو الالتحاق أكثر بالقبضة الأمنية.

كان واضحاً انقسام المجتمع السوري إلى تشكيلات طائفية مذهبية وأخرى عرقية، وأن الكثير من التصورات والحكايا المؤسسة لعوامل الانفصال تسوده وصولاً إلى درجة الأحقاد. وقد احتل هذا الانقسام جميع المفاصل والزوايا، بل أصبح المحدد الأول للعلاقات المجتمعية العميقة من ناحية تفكيكها في حالتنا، لا في بنائها، بينما كان الانقسام السياسي الظاهر هو بين معارضة/ثوار ونظام/شبيحة. وبدلاً من التركيز على الهدف الأساسي للثورة في سورية، وهو الحرية بما يمكنه من تفكيك كل روابط الاستبداد المزمّن، والسعي الهادئ إلى بناء روابط مجتمعية تقوم وتفضل الحرية والحقوق للجميع وبمشاركة من الجميع؛ تراجعنا نحو التقوقع والعداية تحت دوافع وأسباب سياسية عابرة، فلم تكن الكثير من الأطراف السياسية بمستوى الوعي المطلوب (ولأسباب طويلة منها الاستبداد المزمّن ومنها العقل النخبوي الاستبدادي) لمعالجة مثل تلك

في الحّي، فهو لا يعبر عن موقف سياسي فقط، في وقت يعرف فيه الجميع أن هجرة الأكراد إلى الحّي وسكنهم فيه لم تتجاوز الأربعين عاماً، وأنها كانت ضمن الهجرة الريفيّة العامّة نحو المدن، تلك الهجرة العشوائية بحثاً عن المعيشة من جانب أول، ومن جانبها الآخر مقصودة لترييف المدن وحكمها إثر الاجتياح «الريفي» للسلطة في السبعينيات، كما عبر عنها الروائي حيدر حيدر في روايته «الزمن الموحش»: «ها هم قادمون من الجبال نحو المدن كالوحوش». وأيضاً يكتب «الحزبي» ذاته، خلال معركة كوباني/ عين العرب، مادحاً انتصار حزبه، فيقول إنه لا بد أن يُضاف اسم «كوباني» إلى الأسماء المائة الحسنی لله، وهو بالطبع لا يختلف في هذا الحديث عن نظيره الشوفيني العربي، وكلاهما يؤسسان لحالات العداة المجتمعي.

يبقى أن نقول إن السياسات اليومية عابرة، وإن اضطراب وضبابية خطاب المعارضة السياسية تجاه العديد من القضايا الوطنية ليس مبرراً ولا سبباً للشروع والمساهمة في المزيد من التفكيت في نويات مجتمعا. بل المطلوب كسر روابط هذه الهويات المغلقة نحو روابط منفتحة شرطها الأول الحرّية، الحرّية التي تؤسس لفضاء مجتمعي ينمو بشكل سليم ويتيح للجميع التعبير عن مطالبهم وحقوقهم بدلاً من التعبيرات الحزبية الضيقة، فليس الانتماء لقوم شرطه العداة لآخرين.

القضية أو الابتعاد عنها. فلم يكن الخطاب الضبابي لقوى المعارضة لكسب ود الطوائف «الكريمة» - كما تسميها - إلا شكلاً من أشكال التزلّف والتقرّب بهدف كسبها إلى صفوف الثورة، وكذلك خطاب المعارضة المتناقض تجاه الأكراد، وعلاقتها المصلحية المؤسسة على المنافع و«التجميع»، مما كان له أثر سلبي أكثر من إنجاز الهدف المقصود. فتلقت المعارضة السياسية، نتيجة ذلك، الكثير من الاتهامات، وصولاً إلى اتهامها بالطائفية من قبل أبناء الطوائف «الكريمة» أنفسهم، وخاصّةً «اليساريين» منهم، وبالتعبص القومي المعادي من قبل الأكراد ونخبهم السياسيّة. ولم تخرج كلتا التهمتين عن دائرة السياسيّ اليومي، لكنهما، في جانب منهما، كانتا تؤسسان، بوعي أو بدونه، لحضر خنادق فاصلة أكثر، قابلها ما يُعرف بـ«الحزب» لدى الأكراد بسلوكٍ يعيد تجربة القوميين العرب بشكل أكثر تشويهاً ويكرّس لحالة استعدائية. فعندما يتحدث أحد المعتقلين السياسيين، وكان قد أمضى حوالي (9) سنوات في سجون الأسد في الثمانينات بتهمته يسارية، ولكنه يعرف عن نفسه حالياً بأنه أحد أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي في الخارج؛ عن حادثة نزع حجاب امرأة من قبل عناصر حاجز لحزبه في حّي الشيخ مقصود بحلب، تلك الحادثة التي ذهب ضحيتها العشرات، قائلاً إنه يجب عليها أن تنزع حجابها، وإنهم لا يريدون «عاهرات» بينهم



كريم هاشم - بيروت
الغاردان 30 نيسان
ترجمة مأمون حليبي

قصة السوريات اللواتي خضعن قسراً للعبودية الجنسية في لبنان

كُنَّ يَعدُّبنَ، وكان يُسمح لهنَّ بمغادرة المنزل فقط من أجل عمليات الإجهاض والمعالجة من الأمراض الجنسية. كانت تلك قضية هزت البلاد.

جانب من جوانب الحرية، فلا حرية لديهنَّ تجاه أجسادهنَّ، ولا حتى تجاه أفكارهنَّ. تفاصيل الطريقة التي تم بها الإتجار بالنسوة، والانتهاكات التي عانينَّ منها، وبنية الشبكة، والتي تم بواسطتها أخيراً الإيقاع بها، تم استخلاصها من خلال مقابلات مع مسؤولين أمنيين ومسؤولي شرطة لبنانيين، ومن نسخة من مذكرة الاتهام في هذه القضية حصلت عليها الغارديان. أسماء بعض النسوة كانت موجودة في المذكرة، لكن هوياتهنَّ الحقيقية قد سُجبت. تتهم المذكرة 23 شخصاً بجريمة تشكيل شبكة إتحار بالبشر، والقيام بتعذيب النسوة جسدياً ونفسياً وسجنهنَّ وإجبارهنَّ على ممارسة البغاء. وهي تقدّم التفاصيل عن أدوار الأشخاص المتهمين بإدارة الشبكة، ومن بينهم علي حسن زعيتر، رئيسها، وعماد الرياحوي، وهو سوري ما زالت الشرطة تلاحقه. وقد قالت جريدة الأخبار اللبنانية، التي تربطها علاقات وثيقة بحكومة بشار

كانت تلحق بهنَّ بعد إجبارهنَّ على ممارسة الجنس مع الزبائن دون اتخاذ الحيطة الصحية، وللعلاج من الآفات الجلدية التي كان سببها عدم تعرضهنَّ للشمس. المنزل، الذي يُسمّى شي موريس، فارغ الآن ومختوم بالشمع الأحمر. في الممر تتناثر الملابس الداخلية والملابس الوسخة، وعلى الأرض قهوة مدلوقة إثر مداهمة رجال الشرطة. بعض النوافذ مفتوحة جزئياً، مفسحة المجال لإطلالة سريعة على حياة نسوة احتجزن هنا لزمناً طويلاً، وبعضهن لم يكن قد بلغن السن القانونية عندما وصلن إلى لبنان. من القسم الداخلي للمنزل، حيث تتناثر الملابس وعلب التبغ نصف الفارغة في عُرف مُعتمة وقذرة وعلى أسرة ذوات قضبان معدنية، تخرج روائح كريهة لفاكهة فاسدة. يقول العقيد جوزيف مُسلم، المُتحدّث باسم الشرطة اللبنانية: «تم إنقاذ هؤلاء النسوة الخمس والسبعين من العبودية، عبودية حقيقة بكل معنى الكلمة في زماننا. لقد فقدن كل

بعيداً عن الأنظار، في إحدى ضواحي بلدة جونيه اللبنانية، ينتصبُ صرْحٌ يُجسّد وحشية البشر. ففي هذا المنزل البائس، الذي يتألف من طابقين، تم إجبار 75 امرأة سورية على الخضوع للعبودية الجنسية. لقد كانت أكبر شبكة للإتجار بالبشر تم الكشف عنها في لبنان. في هذا المكان سُجنت النساء بعد وصولهنَّ من بلدهنَّ الذي مزقته الحرب، وتم بيع الواحدة منهنَّ بأقل من ألفي دولار، وأجبرنَّ على ممارسة الجنس أكثر من عشر مرات في اليوم. في هذا المكان كان يتم ضربهنَّ وتعذيبهنَّ وصعقهنَّ بالتيار الكهربائي، وأحياناً جلدهنَّ بالسوط إن لم يحصلنَّ على ما يكفي من البخشيش. النوافذ والشرفات مُشبّكة بقضبان حديدية - أقفاص عملاقة لها نوافذ مطلية باللون الأسود، فتحرم النسوة حتى من ضوء الشمس. كانت النسوة تغادرن البيت لإجراء عمليات الإجهاض. وكنَّ يغادرنه أيضاً للعلاج من الأمراض الجنسية التي



الأسد، إن الريحاوي كان محققاً سابقاً في جهاز مخابرات القوى الجوية الرهيب. وهذا ما أكده في ما بعد للغارديان مصدرٌ أمميٌّ مُطلعٌ على التحقيقات. وقد طلبت السلطات اللبنانية أن يتم تسليمها الريحاوي إن أُلقي القبض عليه في سورية، مُلمحةً إلى احتمال أن يكون قد عاد إلى بلده بعد ملاحقة الشبكة. يقول رجال الشرطة والمسؤولون القضائيون إنه تم تهريب النسوة من سورية والعراق وتجنيدهن من قبل عملاء الشبكة لأعمال يُفترض أنها مشروعة، مثل العمل في المطاعم، قبل أن يسجن في شي موريس. يقول العقيد جوزيف: «ربما كانوا يبحثون عن العائلات الأضعف، إذ لا أحد في عائلاتٍ من هذا النوع سيسأل عن المرأة. إنهم صيادون. ولم يعاملوا النسوة كبشرٍ ولا للحظة واحدة».

من قاوم العمل كبغايا تم ضربهن واغتصابهن، وبعدها أُجبرن على ممارسة الجنس مع الزبائن. أحياناً كانت النسوة تصعقن بالكهرباء أو تجلدن، وسط بيئته وصفها القضاة أنها «رحلة إلى الجحيم». قالت مذكرة الاتهام إن النسوة أُجبرن على ممارسة الجنس مع الزبائن أكثر من 10 مراتٍ في اليوم، وهذا ما كان يدرُ على الشبكة من 30 إلى 70 دولاراً للجلسة. كان الحراس يأخذون كامل المبلغ، بما في ذلك الإكراميات. إحدى النسوة باعها زوجها لعميل في الشبكة بمبلغ 4500 دولار. الأخريات اشتراهن العملاء بمبالغ تتراوح بين 1000 و1500 دولار لكل واحدة. كان العملاء يرسلون صوراً لصيدهم المحتمل إلى زعماء الشبكة عن طريق الواتس أب، فيكسبون بذلك 2500 دولار عن كل امرأة إن تمت الصفقة. ووفقاً للشرطة، فإن اللواتي يُصبحن في حالة الحمل يتم أخذهن إلى عبادة تقع في ضاحية الدكوانة شمال بيروت، يديرها طبيب مشهور في المنطقة يدعى رياض بولس علم. وقد زعم أنه أجرى قرابة 200 عملية إجهاض لنسوة في الشبكة على مدار أربع سنوات، وكان يكسب 200-300 دولار مقابل كل عملية. قال وزير الصحة اللبناني إن علم ينبغي أن «يتعفن» في السجن.

كان حراس ذكور ينتشرون خارج المنزل للمراقبة، وفي الداخل حارسات تبقين الأسيرات خاضعات لبرنامج صارم. كانت الحارسات تُلغَن عن الأسيرات إن لم ينجحن في كسب إكرامياتٍ مُعتبرة، أو إن اشتكى زبون، أو إن لم يكن المكياج أو اللباس متفقاً مع المواصفات، أو إن لم يكن أداء الأسيرات جيداً بما يكفي لإقناع الزبائن

بالبقاء ساعةً أخرى. لمخالفاتٍ من هذا النوع كان يتم ضرب الأسيرات. كانت النسوة أحياناً يعملن حتى عشرين ساعة في اليوم، من العاشرة صباحاً حتى السادسة من صباح اليوم التالي، وهذا بالكاد يُتيح لهن بضع ساعاتٍ من النوم قبل أن يتوافد عليهن الزبائن من جديد.

في إحدى جُمع أعياد الفصح هربت النسوة. استطاعت ثماني أسيرات التغلب على الحراس، مُستغلات حقيقةً أن المنزل كان تحت حراسةٍ خفيفةٍ أثناء العطلة. أربع منهنّ منعهنّ الرعب من المغادرة، والأربع الأخريات لدنّ بالفرار. ثلاثٌ من الأربع الفارات أخذن ميكروباص كان متجهاً إلى جنوب بيروت وحكين قصتهنّ لسائق سيارة فان صغيرة، وهو اتصل بالشرطة. وصل رجال الشرطة المدربون على اكتشاف شبكات الإتجار بالبشر واستجوبوا النسوة، وبعدها خططوا للضربة التي وضعت حداً لهذه المأساة. كانت بعض النسوة أسيراتٍ لدى الشبكة لسنتين أو ثلاث سنوات. يُجري جهاز قوى الأمن الداخلي تحقيقاتٍ داخليةً ليعرف كيف أفلتت الشبكة من الانكشاف طوال هذه المدة. النسوة حالياً في عددٍ من دور الإيواء المحلية ومخفياتٍ عن أعين الإعلام، وقد أعطين فرصاً للتعليم والشفاء. ومن المتوقع أن تُقدم لهن دور الإيواء الدعم الاجتماعي والقانوني والطبي والنفسي، كما أنها تدرس خيارات إعادة توطينهن في بلدٍ آخر. لكن، في البداية، سيُعطين فرصاً للراحة بعيداً عن أي استجواب. لقد هزت هذه القضية كثيراً من الناس في لبنان، وفتحت مجالاً نقاشٍ أوسع عن البغاء والإتجار بالبشر واستغلال السوريين في

البلاد. كان لبنان قد أصدر قانوناً يكافح الإتجار بالبشر في أواخر عام 2001 تحت ضغط الولايات المتحدة. لكن قبل ذلك كان يُدعى على شبكات الإتجار بالبشر في ظل قانون عقوباتٍ يُجرّم البغاء، وكان يساوي بين نساء الشبكة وقواديهن. أما القانون الجديد فيعامل النسوة كضحايا، مع أنه مطلوبٌ منهنّ إثبات أنهن مجبراتٌ على ممارسة البغاء. مسؤولو الشرطة والعاملون في مجال حقوق الإنسان يعترفون أن المشكلة أصبحت أسوأ بكثير مع اندلاع الحرب في سوريا، هذه الحرب التي تركت كثيراً من النسوة في موقفٍ ضعيفٍ أمام أحابيل تجار البشر. ليست كل النسوة في تلك الشبكة لاجئات، لكنهن متحدرات من أسر سورية فقدت ممتلكاتها. مع ذلك، أسرة واحدة من أصل كل خمس أسر لاجئة في لبنان تكون المرأة مسؤولةً عنها، ويترتب عليها أن تهتم بالأطفال وتوكلهم، مع أنه من غير القانوني أن تعمل. في لبنان أكثر من مليون لاجئ من سورية، وثلاثا هؤلاء من النساء والأطفال. عمالة الأطفال منتشرة في بيروت ووادي البقاع والأراضي الزراعية البعيدة.

تقول غادة جيور، وهي رئيسة مجموعة نسوية تعمل في قضايا العنف واستغلال النساء وتقديم الدعم لضحايا الانتهاكات التي من هذا النوع: «هؤلاء النسوة محطمت بالكمال لحقيقة أنهن كُن يمارسن البغاء ولأنهن عوملن بطريقة قاسية جداً. سيساعدهن الدعم النفسي على التعامل مع مشاعر تقدير الذات والإحساس بالعار، بالإضافة إلى ندوب التعذيب والعنف اليومي والإذلال».

عبد القادر الشهابي.. محنة الشيخ الأحق

حسب ما يفسر بعض من يعرفه- في مصيدة مفتي الأسد الحلبي أحمد حسون، متصاعد التأثير منذ اندلاع الثورة في طبقة من المشايخ الجدد في مدينة حلب. ورغم اقترابه من سن الخمسين جاء وقوعه هذا على صورة «ولدت» حمقاء ومتأخرة، تفارق نموذج والده الشيخ المؤيد للنظام بتحفظ، الذي يعد الثورة فتنة يجب تجنبها بالركون إلى جوار السلطان، وتطابق هيئة «الشبيح» المتطرف. سيسوي الأمر، وتمر محنة الشيخ الأحق بتبعات قليلة، ولن يتعظ أو يتفكر ولو قليلاً بموقفه الأثم كله، بل سينشغل بالتفاصيل التافهة والخصوم المباشرين. ولاحقاً، بعدما يسقط الأسد، سيأتيه رأي الولد أكثر مما هو تائه الآن، ويحتار، كما سيحتار من يريد محاكمته.



لا شك أن أيام الشيخ عبد القادر نديم الشهابي الأخيرة ليست على ما يرام، بعد طرده من وظيفته مديراً لأوقاف حلب، ثم الحجز الاحتياطي على أمواله وأموال زوجته المنقولة وغير المنقولة، وإحالته إلى المحاكمة، فضلاً عن التشهير به كنموذج للمسؤول الفاسد في بعض وسائل إعلام النظام، عقوبة على قرار متسرع اتخذه بهدم جامع أو أجزاء منه، دون الحصول على موافقة مديرية الآثار والمتاحف.

مفاجئة كانت تلك القرارات للشيخ الذي لم يأل جهداً في الدفاع عن النظام منذ اندلعت الثورة قبل خمس سنوات، من على منبر جامع الهدى الذي كان يخطب فيه في حي سيف الدولة، ومن جامع والده الشيخ نديم في حي المحافظة. وفوق خطبه وكلماته التي تجعل الثائرين على النظام «عملاء ومأجورين» كان مستعداً- في أوقات انفعاله- للتلويح ببندقية زوده بها أحد أفرع المخابرات، تعبيراً عن استعداده للقتال ضد «المتأمرين على البلاد».

بل وفي مرات، خارج أوقات الصلاة والدروس، وعندما يكون جوار جامع الفتح في حي المحافظة هادئاً، والناس في قبولته قانئة، يعن على بال الشيخ عبد القادر أن يستشيط غضباً على السكان عبر مكبر الصوت الخارجي، ليلقي محاضرة خاطفة هي أقرب إلى توبيخ كل من يصل إليه الصوت على انعدام حسن المسؤولية في هدر التيار الكهربائي، الذي توفره «الدولة بمشقة»، في ترف التكييف والإنارة الزائدة.

يصعب تصوّر الحال التي يمر بها عبد القادر الشهابي مع الصفة غير المبررة بالنسبة إليه من النظام. ويصعب عليه تصديق أن مجرد خطأ شكلي وقع فيه أدى إلى الطرد وحجز الأموال والمحاكمة، في ظل الفوضى والتجاوزات الهائلة-والضرورية، حسب الشيخ- على كل ما يمت إلى القانون بصلته. وليس سوى الصدفة والحظ العاثر هي ما دفع به ليكون العبرة التي يريد النظام أن يعتبر بها محكوموه وموظفوه وبيدكرهم، بين حين وآخر، أنه ما يزال يمثل «الدولة» باهتمامه بشكليات لم يعد يهتم بها أحد. قبل عشرين عاماً وأكثر، عندما كان عبد القادر شيخاً متدرباً في كنف أبيه الصوفي، لم تصدر عن الابن حماقات كثيرة، ولم يبذ وقتذاك أنه في صدد إطلاق اشتقاق خاص عن هذا الأب الشيخ التقليدي. لكن عبد القادر وقع

عضو الشبكة السورية
للإعلام المطبوع



مجلة عين المدينة نصف شهرية سياسية متنوعة مستقلة

3ayn-almadina.com
info@3ayn-almadina.com

@3aynAlmadina

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

/3aynAlmadina





بعد القصف الجوي لطائرات الأسد - مخيم كمونة للنازحين في ريف ادلب